

التقدم والارتقاء بين الحرية والمساواة

د. حسن كحلاني

أستاذ الفلسفة المعاصرة
وفلسفة التاريخ والمصارعة المسلحة،
كلية الآداب، قسم الفلسفة،
جامعة صنعاء.

المقدمة:

يعد الارتقاء والتقدم والوصول إلى القوة هدفاً إنسانياً عاماً وعظيماً. أسعى في هذا البحث إلى معرفة: العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى تقدم الجنس البشري وارتقائه، ومعرفة العوامل التي تعرقل سيره التقدمي؛ ولذا فإن البحث سوف يتضمن الهدف والغاية الإنسانية العامة، ما هو عام وكلي لدى الإنسانية. ثم أنني أنطلق من فرضية أساسية وجوهرية في هذا البحث، هي تأكيد التعارض والتناقض بين الحرية والمساواة. كما أنطلق من فكرة التعددية التي تؤكد الحرية الفردية والتميز. وبناء على ذلك فأنتني أعتقد بأن التاريخ ومنجزاته، من فعل الأفراد وليس الجماهير، فالفرد ينزع نحو الابتكار والتمرد والمخاطرة للبحث عن الجديد، والأفراد المبدعون هم الذين يحققون الأهداف الإنسانية العظيمة، أما الشعوب والجماهير فتتميز بالتقليد والمحاكاة والتكرار، وهي محافظة بطبيعتها، والجديد لا ينبثق إلا بالخروج على القديم وتحطيمه، وتجاوزها، ولا ظلت الإنسانية تكرر فعلاً وأحداً.

أن هيجل الذي لا يعطي أهمية للفرد والجزئي إلا في إطار إغناء العام والكلي، نجده على الرغم من ذلك يؤكد أن الأفعال العظيمة في التاريخ لا تتحقق إلا إذا نالت اهتماماً بالغاً من الفرد حيث يقول "فلا شيء يحدث، ولا شيء يتم إنجازه ما لم يهتم به الأفراد ويعنون ويسعون إلى إشباعهم الخاص فيما يعملون، أنهم وحدات جزئية في المجتمع، أعني أن لهم حاجات خاصة وغرائز واهتمامات خاصة بهم،... وعلى ذلك فأنتنا نؤكد أنه لم يتم أنجاز شيء دون اهتمام خاص من جانب الفاعل،... ونستطيع أن نؤكد على نحو مطلق أنه لم ينجز شيء عظيم في العالم بدون عاطفة وانفعال." (1) من قبل الأفراد.

وبما أن الأفراد المتميزون والمبدعون؛ هم صانعوا وخالفوا كل شيء عظيم في التاريخ، فأنتنا نعتقد أن فكرة المساواة تعرقل سيرهم التقدمي؛ لكونها تتضمن تحقيق أهداف أنية. فالمساواة تعيق الارتقاء والتقدم والسبق الفردي، وهي مطلب شعبي وجماهيري؛ لا يدرك أنصاره الأهداف الجوهرية للغايات الإنسانية في الارتقاء، الذي يتطلب التضحيات الكثيرة من أجلها.

وبناء على ذلك أرى أن هناك تعارضاً بين التقدم والحرية الفردية من جهة؛ وبين المساواة من جهة أخرى. فالمزيد من الحرية يؤدي إلى المزيد من التنوع والتفرد، أما المساواة المطلقة فتؤدي إلى تحطيم ما أنجزته البشرية من رقي وتميز، فمن الواضح أنه كلما حقق الإنسان تقدماً ورقياً كلما زاد التنوع والتفرد، ويعد ذلك تجاوزاً مستمراً للتشابه والتماثل.

ولذا فأنتني أسعى هنا لدحض فكرة المساواة، وتأكيد التعارض والتناقض بين الحرية والمساواة. متتبعا النتائج العملية المترتبة على كل منهما.

ولتحقيق هذه الفرضية أضع تساؤلاً أساسياً أحاول من خلال الإجابة عليه؛ فهم عوامل ارتقاء الإنسانية من جهة، ومعوقات سيرها التقدمي من جهة أخرى، ليتم تجاوزها. وتقتضي طبيعة هذه الإشكالية استخدام المقارنة والتحليل كمنهجين لهذه الدراسة.

ويمكن صياغة هذا التساؤل على النحو الآتي:

هل يتحقق ارتقاء الإنسانية بتنمية التنوع والتناقض والاختلاف؛ أم يفرض التماثل والمساواة بين البشر؟ تعد فكرة المساواة من أهم الإشكاليات التي شغلت أذهان الفلاسفة والسياسيين، إذ كانت من أهم مبادئ وشعارات معظم الثورات الاجتماعية في التاريخ، و تعد أهم مبدأ من مبادئ الثورة الفرنسية، والثورات اللاحقة، وصولاً إلى الثورات الاشتراكية في القرن العشرين، فقد نادت تلك الثورات بالمساواة بين الناس، حيث كان يسود التمييز العنصري والعنصري؛ مع وجود طبقات تملك الثروة والحكم، وأخرى لا تملك إلا سواعدها، ومع هذا فأنها مجردة من الحكم والملكية، وكانت معظم الجماعات البشرية تعيش حالة من العبودية لدرجة إهانة الجنس البشري والكرامة الإنسانية. ولذا فقد كانت فكرة المساواة، فكرة ثورية، تؤكد حق جميع الأفراد في ممارسة حرياتهم، ومساواتهم أمام القانون وإتاحة الفرصة لجميع الأفراد في العمل والانتخاب والمشاركة السياسية ... الخ.

وتعد فكرتي الحرية والمساواة من أهم عوامل قيام الصراعات والثورات الاجتماعية والسياسية في التاريخ الإنساني، إلا أن الإشكالية تكمن: إما في الفهم الخاطئ لهما، أو في الفهم الخاص لكل فئة حسب مصالحها الذاتية. فالفئة التي تشعر بالقهر السياسي، والعبودية، وعدم المساواة في الحرية، والحقوق العامة؛ تتور مطالباً بالمساواة، ولكنها أساءت فهم هذا المطلب الإنساني، حين اعتقدت أن الناس لابد أن يتساووا في كل شيء، أما الفئة المهيمنة التي تحصل على كل الامتيازات بفضل اللامساواة، فتود تعميق وتكريس تلك اللامساواة، للإبقاء على مصالحها، فتكرس التمايز في كل شيء، فكل الاتجاهين يتمسك بفكرته على نحو مطلق، والنتيجة العملية، أن النظرة الأولى تؤدي إلى الفوضى، بينما تقضي الأخرى إلى الديكتاتورية.

وهذا ما نبه إليه أرسطو من قبل حيث يقول(2) كل المذاهب السياسية، أيا كان اختلافها، تعترف بحقوق وبمساواة تناسبية بين المواطنين، غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق، فالديماغوجية: تتولد دائماً مما يدعى مساواة مطلقة وعامة، لم تكن واقعية إلا في بعض الوجوه، ولأن الجميع متساوون في الحرية، فقد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الإطلاق.

أما الأوليغارشية: فمتولدة مما قد ادعى من تقرير لامساواة مطلقة وعامة، لم تكن واقعية إلا في بعض الوجوه، ولأن الكل متساوون إلا في الثروة، فقد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حد "

لقد استمر هذا الفهم المتعارض لفكرة المساواة حتى الآن؛ إذ تشككت حولها وجهتا نظر متعارضتان، تطورت منذ الثورة الفرنسية: شكل الفهم الأول العنصر الأساسي للإيديولوجية الاشتراكية، التي تؤكد على المساواة المطلقة، بينما شكل الفهم الآخر المبدأ الجوهري للإيديولوجية الليبرالية، التي تؤكد على المساواة في الحرية والحقوق الطبيعية، أما ما يكتسبه الإنسان بفعل جهده، وطاقاته التي تميزه عن غيره، فلا يمكن المساس بها إلا في الحدود القصوى. حيث يتركز مفهوم المساواة الليبرالي على البعد الأخلاقي والمعنوي، وليس المادي.

تعريف المساواة:

تعني المساواة في الأخلاق؛ مبدأ يقرر للناس الحقوق والواجبات نفسها، بصرف النظر عن الجنس أو العنصر أو اللون أو المركز الاجتماعي، كما يقرر لهم الفرص نفسها أمام القانون، مما يندرج تحت اسم المساواة المدنية(3) يتضمن هذا الفهم العام للمساواة الاعتراف بالحقوق القانونية للناس، دون تمييز بينهم، على أسس عرقية أو دينية أو سياسية ... الخ فالحقوق الطبيعية لهذا المعنى لا خلاف عليها.

أما الماركسية فأنها تعارض المفهوم الليبرالي للمساواة وترى أن مفهوم المساواة يشير إلى الحالة المتماثلة للناس في المجتمع، وتبدأ من حقيقة أن المساواة الاقتصادية والثقافية في مجال الإنتاج وتوزيع القيم الروحية، مستحيلة دون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ودون تصفية الطبقات المستغلة. ومن هنا فإن المساواة الحقيقية لا تظهر إلا نتيجة لانتصار الاشتراكية، والتجانس الكامل لا يتم إلا في المجتمع الشيوعي (4) هناك إذن مفهومان لفكرة المساواة الأول: برجوازي وليبرالي، ويعني حق الفرد في الملكية الخاصة، وإتاحة الفرصة أمامه للمنافسة، وحرية العمل والتفكير والإبداع، والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز.

أما الثاني: فعلى العكس تماماً؛ إذ يتضمن إلغاء الملكية الخاصة للأفراد؛ أي جعل الناس متساوين في الالتمك، فالملكية عامة ومشتركة، وهنا تذوب الفوارق والامتيازات، والحقوق الفردية لأن هناك حقاً عاماً واحداً. وهذا يتضمن إلغاء الحرية الفردية.

البعد التاريخي لفكرة المساواة: أولاً: فكرة المساواة في فلسفة الثورة الفرنسية:

شكلت فكرة المساواة المبدأ الجوهري الذي قامت عليه الثورة الفرنسية في عام 1789م وقد كان لجآن جاك روسو الدور الأكبر في الدعوة إليها.

ظهرت فكرة المساواة في العقد الاجتماعي لدى توماس هوبز وروسو، فالأفراد متساوون في التنازل عن حرياتهم، إما لحاكم مستبد (حسب تصور هو بـز) أو لسلطة عامة تسمى بالإرادة العامة، التي تلغى إرادات الأفراد؛ حسب تصور روسو. "حرية التنازل إذن هي الوجه الآخر لضرورة الخضوع (5) إلا أن فكرة المساواة تظهر بشكل واضح مع الثورة الفرنسية وفي الثورات الاشتراكية في القرن العشرين حيث فرضت المساواة بالعنف في كلتا الحالتين (6)

ولكن ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جعلت معظم المفكرين يجعلون فكرة المساواة تنصدر أهم شعارات الثورة الفرنسية والثورات الاشتراكية الأخرى؟

الوضع الميامية والاجتماعية Cخنية الثورة الفرنسية:

"كان النظام الاجتماعي في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، يتمثل بخليط من العناصر الإقطاعية البالية، والمتشبثة بقوة، بتسلطها وسيطرتها، ومن العناصر ذات البنية البرجوازية التي استطاعت أن تؤكد نفسها بقوة منذ ذلك الوقت (7)

" وفي النظام الإقطاعي كان استغلال الفلاحين هو المصدر الرئيسي الذي يغذي الطبقة المسيطرة للسادة الإقطاعيين، وللدولة الاستبدادية" وعلى الرغم من بعض الانتقال الذي لوحظ خلال القرن الثامن عشر، للملكية العقارية من أيدي النبلاء إلى أيدي العامة، فإن البرجوازية المدنية والبرجوازية الريفية التي كانت في طريق التكوين، تفضل توظيف أموالها، ليس في الزراعة بل في الصناعة... وفيما كان الفلاحون الموسرون يشكلون حفنة صغيرة من الجماهير الريفية. فإن عدد الفلاحين الفقراء أخذ يتزايد وحالتهم تتفاقم، وعشية الثورة، شهدت القرى فيضاً من المعدمين الذين لا عمل لهم على هامش النظام الاقتصادي " رجالاً فائضين " عن استيعاب الزراعة، ولا تحتاجهم الصناعة بعد، وكان الغضب والحقد والسخط يغلي في نفوسهم (8)

" كان الوضع متشابهاً لدى الجماهير البروليتارية في المدن، وقد انحدر معظمهم من فلاحي الريف، ومن الشرائح المدنية المتوسطة المنهارة، لم يكن بمستطاع عمال ذلك الوقت المستغلين أبشع استغلال.. إلا أن يكرهوا النظام الذي يضحي بهم، وينذرهم لحياة من الحرمان والكبد الذي لا يطاق" (9)

" وفي القرن الثامن عشر أيضا، كان المذهب السياسي الرسمي للاستبدادية الفرنسية المطلقة، لا يزال هو النظرية المسيطرة للسلطة الملكية غير المحددة، المعتبرة منحة مباشرة إلى الملك من الله نفسه، ووفقاً لهذا المذهب، كانت سلطة الملك على الأرض تعادل سلطة الله في السماء. والملك هو الصورة الحية لله وسفيره في هذه الدنيا. وليس لإرادة الملك من حدود سوى الوعي الملزم لهذا الملك في أداء واجبه، وعلى الفرد الطاعة المطلقة دون أي تذمر، ومصالحة الفردية كلها مرهونة كلياً لمصلحة الدولة. وهذا مبدأ سام. وفي حالة النزاع مع الدولة، ليس بمقدور الفرد أن يواجهها إلا "بالصبر والصلاة" (10) السلطة الملكية إلهية المصدر، ومجسدة قوة الدولة التي لا حدود لها، فهي إذن استبدادية بجوهرها. معادية للحرية الفردية.

لقد أعلن لويس الخامس عشر أمام برلمان باريس سنة 1766م هذه الكلمة: في شخصياً فقط تكمن القوة العظمى، ومنى فقط تستمد مجالسي وجودها وسلطانها، ولي وحدي تعود سلطة التشريع، دون تبعية ولا مشاركة، وعني فقط ينبثق النظام العام بأكمله. (11)

كانت تلك الأوضاع الاجتماعية المنهارة والعبودية السياسية، هي المقدمات الأساسية لولادة الثورة التي تحمل فكراً جديداً يتركز حول الحقوق الطبيعية للإنسان.

ولذا فقد قامت الثورة الفرنسية لتحقيق مبادئها الثلاثة (الحرية - المساواة - الإخاء) غير أن هناك

بعداً فكرياً آخر تعتمد عليه هذه المبادئ ومعياراً تنطلق منه : فما هو ؟

فكرة المساواة في فلسفة : جان جاك روسو (1712-1778م)

جعلت الثورة الفرنسية بكل مفكرها تقريباً من الإنسان الطبيعي المصدر الأساس الذي ينبغي القياس عليه، فحالة الإنسان الأولى البدائية؛ التي عاشها قبل ظهور الأسرة، والمجتمع، والدولة والمؤسسات الحديثة؛ هي الأساس الفكري الذي كان يعود إليه معظم المفكرين، الذين حاولوا تقديم نموذج للمجتمع الجديد، - مع أنه يعد نموذجاً قديماً - تم تصوره على نحو افتراضي.

فقد اعتقدوا أن الحالة الطبيعية للإنسان تتميز بالمساواة والاستقرار والسعادة، مع شيوع الملكية العامة، وقد رأى روسو أن الملكية الخاصة تعد مصدر الشر الأول: " حيث ينتج عن ملكية الأرض عدم المساواة وصراع المصالح والعبودية والبؤس، فما أن انتظمت الملكية حتى أصبح تقدم البشرية تقدماً للتفاوت في الوقت نفسه" (12). فالتفاوت يترافق مع تقدم الإنسان وهذا ما يرفضه روسو، وهذا يؤكد مناهضته للتقدم، فضلاً عن سعادة الفرد في حالته البدائية. (13)

تركز اهتمام روسو على البعد الحقوقي للإنسان، داعياً إلى الحرية والمساواة، دون إدراك للتناقض والتعارض بينهما. مفضلاً سعادة الإنسانية على تقدمها وارتقائها. ولذا نجده يرفض التقدم العلمي ويرفض نتائجه: حيث ينطلق من الماضي وليس من المستقبل. فالمعيار لديه هو حالة الإنسان الطبيعي، ولذا نجده يمجّد حالة الطبيعة ويوجه النقد للمرحلة التالية، التي أنجزت البشرية فيها الكثير من التقدم. فقد حدث تطور في الوعي أدى إلى تطور اجتماعي وسياسي وعلمي. لكنه يرى أن التقدم العلمي قد أفسد أخلاق الناس التي كانوا عليها في الحالة الأولى. حيث اعتقد "أن حياة الإنسان في حالة الفطرة قد تميزت بالحرية والسعادة والمساواة؛ لأن حاجاته كانت قليلة، ولم يكن يصاب إلا بالقليل من الأمراض، ولذا كانت حاجته إلى الأدوية نادرة. كان حراً ومستقلاً، وكان كل إنسان مساوياً لكل إنسان" (14).

ومع الانتقال إلى المجتمع الحديث تعقدت الحياة وزاد الحسد، رأى روسو أن التقدم الذي أحرزه الإنسان في مجال العلم والانتقال إلى المجتمع المدني، قد أدى إلى شقاءنا وتعاستنا. وقد رأى أن التقدم الاجتماعي كان شراً بلا منازع. مؤكداً أن " الترف والانحلال والعبودية دائماً القصاص الذي حصلنا عليه في مقابل

المحاولات التي قمنا بها للخروج من الجهالة السعيدة التي وضعتنا فيها الحكمة الأبدية.(15) وهكذا وجدنا أن روسو قد نظر للتقدم كمشكلة وخطر يهدد البشرية وليس هدفاً إنسانياً نسعى إلى تحقيقه. وكان الأحرى به حينما ينتقد العبودية وفساد الأخلاق أن يدعو إلى الإصلاح والتجاوز والثورة؛ بالاندفاع إلى الأمام وليس بالهروب إلى الخلف.

لقد اعتقد أن الملكية الخاصة هي أساس الشر. ولذا رأى أهمية الحد منها. وقد حدد روسو كيفية الحد من التفاوت الطبقي، عبر إجراءات متدرجة تصل في نهاية الأمر إلى المساواة المطلقة. يقول في هذا " أن على الدولة أن تمنح اللامساواة القصوى، ليس من خلال الاستيلاء عنوة على "خزائن الملوك" وإنما بالعمل بكل الوسائل على الحيلولة دون تضخمها " أن الاستقامة الصارمة هي قانونها، فلتعمل على بسط العدل بين الجميع، وخاصة على حماية " الفقير من طغيان الغني.(16) غير أن تأكيداً على أن يعطى الفرد بما يتناسب مع خدماته، وقوله، أن الدولة تملك كل شيء، يعني فرضاً للمساواة، فالملكية تمنح من الدولة، ولا تتراكم الثروة لدى الأفراد بفعل جهدهم وعملهم. وهي نزعة واضحة للتسوية، سيتم تطويرها فيما بعد؛ حيث يقوم المبدأ الأساسي للجمهورية التي يتصورها- روسو - على " أن يعيش كل الناس من دون أن يغتني أي شخص... جمهورية لا يمكن لأي فرد فيها أن يمتلك أكثر من كمية محدودة من الأراضي، وتكون فيها المبادلات والهبات والوصايا، مراقبة.. بغية الحيلولة دون القضاء على قاعدة مهياة لأن تقيم، خلال مدة من الزمن، نوعاً من المساواة في الأموال، أن مثل هذه التدابير يمكن أن توصف بالاشتراكية (17)

يصبو روسو إلى مجتمع ريفي، مكون من صغار ملاك الأراضي الزراعية، يعيشون في شبه اكتفاء ذاتي، في مجال مغلق وفي زمن لا يتحرك، ولما كان واعياً بصعوبة إلغاء كافة صور الملكية الفردية اليوم، فقد أصر مع ذلك في الحديث الثاني، أو حديث عن أصل أسس عدم المساواة بين البشر عام 1755م على أن الملكية تظل مصدراً لكل مظاهر الشر في المجتمع الحالي(18)

كان روسو يؤكد على إشكالية الملكية الخاصة ومصدرها، وأن لم يعلن عن إلغائها، إلا أن أفكاره عن الإنسان الطبيعي، والحقوق الطبيعية والمساواة، شكلت المصدر الأساس للأشكال المتطرفة للمساواة عشية الثورة الفرنسية، " وعليها أن نذكر بأن المساواة كانت مطلباً على درجة من الجوهرية بالنسبة لثوار عام 1789م(19)

لم تكن فكرة المساواة لدى روسو منحصرة في الجانب الاقتصادي فحسب؛ بل نجدها تشكل أهم تصورات ومعالجاته للحياة السياسية، ومن خلال تصوره لفكرة العقد الاجتماعي. فحينما أدرك استحالة العودة إلى حالة الفطرة، وبما أن الناس قد وصلوا إلى المرحلة الاجتماعية كضرورة؛ فلا بد من إصلاح مفاصل هذا الاجتماع؛ وقد رأى أن " العقد الاجتماعي هو الحل الذي بموجبه يمارس الكل حرياتهم ضمن الإطار الاجتماعي الجديد. إلا أنه يصل في تصوره الجديد إلى نتيجة مغايرة لما يصبو إليه. فقد ادخل الفرد في عبودية جديدة، إذ عليه أن يتخلى عن حريته وإرادته الفردية لما يسمى بالإرادة العامة." فالعقد الاجتماعي عند روسو هو عقد بمقتضاه يتنازل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للإرادة الكلية، ويصبح جزءاً لا يتجزأ من الكل(20) فالتنازل عن الحرية هو الشرط الأول للعقد الاجتماعي، الذي سيفضي بدوره إلى العنف والرعب على الفرد بعد أداء القسم. كما يرى سارتر فيما بعد.

وعلى أنقاض الحرية الفردية تظهر قوى جديدة في العقد الاجتماعي؛ هي ما تسمى بالإرادة العامة.

لقد مهد روسو لديكتاتورية الدولة والمجتمع على الأفراد، بدعوى حمايتهم وتحقيق سعادتهم!!

يرى برتراند راسل: أن النتيجة المنطقية لسلطان الدولة والإرادة العامة التي دعا إليها روسو تؤدي إلى نوع من الاستبداد والظلم، لأنها تفقد الأفراد حرياتهم في سبيل ما هو عام (21) " فالإرادة العامة لا تمثل إرادات الأفراد ، ولكنها روح عامة تعبر عن الصالح العام، وهي وحدها مصدر القانون، ولها السلطة المطلقة، دون وجود أية واسطة أو ممثلين، وتتحقق المساواة في ثانيا العقد الاجتماعي: لأن الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى المجتمع يعودون إلى نقطة الصفر، وتتحقق المساواة التامة بينهم، كما أن اتحادهم يكون كاملاً بإطلاق، ولا يسمح بأية أفضلية لأي فرد. (22)

وقد جاء من يخطو بفكر روسو عن المساواة خطوة أكثر تطرفاً ويصل بها إلى نتائجها المنطقية، عشية الثورة الفرنسية، حيث يعلن هؤلاء عن إلغاء الملكية الخاصة بشكل مطلق، وخلق مجتمع يعيش حياة جماعية، تقترب من حياة المجتمعات البدائية أو القطيع.

مورلي: من أنصار المساواة المتطرفة نجد " مورلي الذي عرف بكتابة الهام " قانون الطبيعة، الصادر عام 1755م. وبالمقارنة مع روسو فإن السطور الآتية مما قاله مورلي، ستكفي لذلك " لا شيء في المجتمع ستعود ملكيته بشكل خاص لأي شخص، إلا الأشياء التي سيستعملها، سواء لحاجاته وملذاته أم لعمله اليومي - أي كل مواطن سيكون إنساناً عاماً يقتات ويعال على حساب الجمهور - أن كل مواطن سيساهم من جانبه في المنفعة العامة حسب قواه ومواهبه وعمره (23) وهنا نلاحظ إلغاء مطلقاً لحرية الفرد وكرامته، إذ يصبح شخص عاملاً ذاتية له.

غوسلين: ومن بين الكتاب الذين وسعوا أطروحات روسو عن المساواة هو "غوسلين" مؤلف " تأملات عام 1787م ظهر كتابه بعد مرور ثلاثين سنة على ظهور " حديث حول التفاوت " لروسو، عشية الثورة تقريباً. ومع تصاعد الحالة النفسية الثورية عند الجماهير، كان يطرح على جدول الأعمال اليومي قضية الاستنتاجات الواضحة التي يتوجب استخلاصها " عملياً " من مذهب المساواة. ومع اقتراب الثورة بدأت الفئة الأكثر فقراً وبؤساً من الجماهير تتطلع إلى المساواة بمعنى أكثر مباشرة وراديكالية (24) فقد أعلن (غوسلين) أن الملكية الفردية ليست حقاً أصلياً وما ترتكز إليه الملكية هو الحاجة، وجميع الناس لهم حق متساو في الأشياء التي من شأنها المساهمة في تحقيق السعادة لهم. " وأما الملكية الكبرى فهي ثمرة الاغتصاب، وحق التملك المعمول به حالياً هو ظالم، وهدام بالنسبة للمجتمع. أن أبسط الطرق وأقصرها للقضاء على التباين، كما يقول غوسلين " سيكون إعادة دمج كل الممتلكات، بهدف إعادة توزيعها توزيعاً عادلاً بالتساوي: على غرار ما شرعت إليه إسبارطة (25) تتضمن هذه الإجراءات استخدام العنف لفرض حالة التشابه والتسوية بين الناس، وهذا يتناقض مع الحرية التي أكدت عليها الثورة الفرنسية.

بواسيل: ومن الإجراءات الانتقالية المؤدية إلى الجماعية التي جرى طرحها عشية الثورة الفرنسية، قد جاءت على يد (بواسيل) (1728- 1807م) في كتابه " أنجيل الجنس البشري عام 1785م " كان (بواسيل) يرى أن المجتمع المثالي هو مجتمع لا وجود للملكية الخاصة فيه، يساهم جميع أبنائه في العمل الاجتماعي ويتقاضون من المجتمع كل ما هو ضروري على ضوء حاجاتهم، ويرفض فكرة التوزيع المتساوي للأراضي، لأنه لا يجتذ جذور الشر. أن ما يجب أن يحصل، هو القضاء الكامل على الأنظمة ذات الصلة الفردية (26) وهنا نلاحظ عدم إدراكهم العلاقة بين الحرية والمساواة، إذ نجدهم قد تجاهلوا الحرية تماماً متمسكين بالمساواة التي يتضمن فرضها قضاء على الحرية الفردية.

بابوف: في عام 1796م تم تأسيس ما سمي "بالمجلس السري للسلامة العامة" تكون من بابوف وأنتوفيل وآخرين، يدعو إلى تحقيق المساواة المطلقة بين الناس؛ ومن أهم الشعارات التي رفعها أنصار المساواة

المتطرفة حينها قولهم "لنتلاشى" أن كان يجب ذلك، كل الفنون، شريطة أن تبقى لنا المساواة الحقيقية" وهذه دعوة ساذجة تود تحطيم ما أنجزته الحضارة الإنسانية، وتود العودة بالإنسان إلى حالته البدائية الأولى. وفي نص آخر يقول "أن الثورة الفرنسية ليست إلا المقدمة لثورة أخرى أكبر بكثير وستكون الأخيرة. فلتغلي كل التمييزات بين البشر، غير تمييزات السن والجنس، ولأن لكل البشر نفس الحاجات، ونفس الملكات، فلنعطي لهم إذن تربية واحدة، وتغذية واحدة، أن الفوضى السياسية تهيمن منذ قرون كثيرة، فليعد كل شيء للنظام، وليأخذ مكانه ثانية، ولتتنظم عناصر العدالة والسعادة، استجابة لصوت المساواة؛ لقد حانت لحظة تأسيس جمهورية المتساوين (27) والواقع يخالف هذه الشعارات فالحاجات البشرية ليست واحدة، بل متعددة ومتغيرة. شكلت تلك التوجهات المطالبة بالتسوية المطلقة، ذروة العداء للحرية الفردية، وللتميز والاختلاف، الذي يعد أساس ومصدر كل تقدم وارتقاء.

حققت الثورة الفرنسية بعض المكاسب السياسية، حين قوضت أسس المجتمعات الإقطاعية، والأنظمة الاستبدادية، بتأكيد الحقوق الطبيعية للإنسان، مجسدة في شعارها الثلاثي (الحرية والمساواة والإخاء) أكدت على المساواة بين الناس في كونهم أحراراً بالطبيعة، وأكدت ضرورة المساواة بينهم في الحقوق المدنية والسياسية، وعشية الثورة ظهرت بعض الكتابات الأكثر تطرفاً، حيث تناولت المساواة الاجتماعية والاقتصادية، إذ نادى بعضها بإلغاء الملكية الخاصة. وفرض التماثل بين الأفراد. وهذا يؤدي حتماً إلى القضاء على الحرية الفردية، وهي أحد أهم شعارات الثورة الفرنسية. والنتيجة أنهم تمسكوا بالمساواة دون إدراك منهم للتعارض بينهما.

ثانياً: فكرة المساواة في البيان الشيوعي:

لقد امتد تأثير المبادئ الأساسية للثورة الفرنسية إلى القرن التاسع عشر، حيث ظهرت توجهات وتيارات سياسية وفكرية اشتراكية متأثرة بمبادئ الثورة الفرنسية، ولكنها ركزت أيضاً على فكرة المساواة كما فعل بعض قادة الثورة الفرنسية. لقد اكتمل النهج الاشتراكي في فلسفة كارل ماركس في مؤلفاته المتعددة بوجه عام وفي البيان الشيوعي بوجه خاص.

حيث شكلت فكرة المساواة المبدأ الأكثر جوهرية في نصوص البيان الشيوعي لكارل ماركس وفر يدريك أنجلز عام 1848م. فمنذ بداية القرن التاسع عشر، والعشرين، تعاظم التقدم الصناعي والتقنية، التي أحدثت مجموعة من التغيرات السريعة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي توصف بالثورة الصناعية، خلقت الطبقة العاملة، ومهدت لظهور الاشتراكية التي سيتعاظم دورها في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ لأن نمو الصناعة الذي بدأ يتسارع بشكل ملحوظ، أدى إلى نمو متناقض للبؤس، ولما يسمى بالإفقار الصناعي، أن ما كان بالإمكان ربحه، على الصعيد السياسي، منذ الثورة الفرنسية سيجد ما يقابله؛ بعض الكوارث، ذات الطابع الاقتصادي التي ستزيد من خطورة الحياة اليومية لملايين الكائنات البشرية، ولهذا فأن الاحتجاج الفعال الموجة ضد الشر، الذي كان في جوهره اقتصادياً كان يتجه حصراً للتدبير ببنية النظام الرأسمالي المتمثل في الملكية الخاصة وتعاظم رأس المال كان الهدف التدبير بتجاوزات النزعة الصناعية الوليدة التي تركت تتعاظم إلى أبعد حد، باسم مبدأ المنافسة الحرة المقدس، المرتبط بشكل وثيق مع مبدأ المنافسة الفردية الحرة (28)

وعلى أنقاض المجتمع الرأسمالي كان الاشتراكيون يتصورون إمكانية ظهور نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد " كان مؤهلاً بشكل كامل - لأن يحل - محل المبادرة الحرة للأفراد، أنه عمل ذو طابع اجتماعي يقوم به المجتمع في مجموعة أو على يد فئات مشاركة، ويحل محل الكثرة الفوضوية

للأعمال الفردية. بهذا المعنى ستحل الاشتراكية الجماعية محل الحرية الفردية (29) وقد تصور أنصار الاشتراكية أن الأفراد سيحققون حرياتهم في ظل المجتمع الجديد ولكن النتيجة كانت عكسية، حيث يخضع الفرد لسلطة الجماعة. فقد جاء البيان الشيوعي ليؤكد أن القهر والاستبداد قد ارتبط بظهور الملكية الخاصة؛ ولذا نجده يؤكد على أهمية إلغائها وفرض المساواة بين البشر. - وهذا في نظرنا يتعارض مع الحرية الإنسانية؛ لأنه يكرس التماثل ويلغي التنوع الذي يعد مصدر التقدم والارتقاء بالإنسان.

ويكفي أن نسرد بعض فقرات البيان الشيوعي الذي أعلنه كارل ماركس وفريدريك أنجلز، فهي كافية لإثبات التوجه الاستبدادي في الاشتراكية. حيث يؤكد البيان الشيوعي على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة، المتوارثة بالقول :

"الثورة الشيوعية؛ هي القطيعة الأكثر جذرية مع علاقات الملكية المتوارثة، ولا غرابة في أن تقطع في مجرى نموها، بجذرية أشد، صلتها بالأفكار المتوارثة (30) يؤكد البيان أحداث القطيعة المطلقة مع كل علاقات الملكية القديمة، أي أحداث تحول جذري، بنزع الملكية من الأفراد، وتمليكها لغيرهم؛ من طبقة لطبقة أخرى!!

يتضمن هذا الإجراء تدميراً لحرية طبقة وحرمانها تماماً من حقها في التملك، في مقابل إرضاء طبقة أخرى، أو إجراء مساواة قصريه، عنيفة، يجعل الكل بلا ملكية، تعميم الفقر، والبؤس، بدلاً من التخفيف منهما، فالمساواة هنا واضحة؛ تتضمن قهر فئة أخرى بالعنف، هذا الإجراء يتناقض مع مبدأ الحرية المساوية للأفراد. فالحرية تعني في مضمونها الحقيقي؛ أن جميع التصرفات الصادرة عن إرادة الإنسان الحرة لها صفة الحق، وبالمقابل فإن كل فعل صادر عن إكراه لا يجد له أساساً في الحقوق وليست له قيمة حقوقية (31)

يدعو البيان الشيوعي إلى العنف والإكراه لتحقيق المساواة، وهذا يتناقض مع مبدأ الحرية. " فالبروليتاريا تستخدم سلطتها السياسية لتنتزع من البرجوازية تدريجياً، رأس المال كله، ولتتركز أدوات الإنتاج كلها في أيدي الدولة" ولا يمكن حدوث ذلك طبعاً إلا بالانتهاك الاستبدادي، لحق الملكية ولعلاقات الإنتاج البرجوازية. " وما أن تختفي، في سياق التطور، الفوارق الطبقيّة، وما أن يتجمع الإنتاج كله في أيدي الأفراد المتشاركين، حتى تفقد السلطة العامة طابعها السياسي، فالسلطة السياسية، بمعناها الحقيقي، هي العنف المنظم لطبقة في سبيل قمع طبقة أخرى (32)

هذا هو الهدف المعلن لتحرير الإنسان، بقمع إنسان آخر، إلغاء حق الآخر في الوجود، والحرية، فهي دعوة خاطئة، حين تتضمن تحرير فئة لحساب فئة أخرى. هذا يتناقض مع مفهوم العدالة، والحق الطبيعي للإنسان، ويتناقض تماماً مع الحرية الإنسانية، إنها دعوة صريحة لعبودية جديدة، عبودية تسيطر فيها الدولة على غالبية الشعب، هي عودة للاستبداد. والتماثل، وتتضمن إلغاء التعدد والتناقض الذي يعد المصدر الأساسي للحركة والتطور والتقدم. وهنا نلاحظ أن الماركسية تتناقض مع فكرتها الأساسية التي تؤكد أن التاريخ لا يعدو كونه نتاجاً لصراع الطبقات، وأن التناقض هو المحرك الأساسي للظواهر الطبيعية والإنسانية. فالقضاء على التناقض يجمد الحياة.

غير أن هذا لا يعني أن الرأسمالية على حق أيضاً فنحن نعارضهما معاً، فالرأسمالية تقوم فعلياً بقهر فئات أخرى، وظلم شعوب واستعمارها باسم منجزها الحرية. فالمساواة تتضمن تدميراً للحرية، وفرضاً وتكريساً للأنواع الضعيفة الكسولة، غير المبدعة، وتعود بالبشرية إلى حالتها البدائية، وتلغي كل المراحل التي قطعها الإنسان في سيره التقدمي.

هدف أنصار المساواة إلغاء التميز، والتنوع، والمنافسة الحرة، وجعل الناس أوساطاً متشابهة تسطيح الفكر، حين تفرض على الشعب نمطاً واحداً من التفكير، ونمطاً واحداً من المآكل والملبس والمسكن، أنها حياة راكدة تؤدي إلى جمود الحضارة وتوقف نموها.

كما أن فكرة المساواة تعد قضاء على الروح الفردية المتمردة والمبدعة، والفردية في نظرنا هي روح الحضارة وصناعة التاريخ، فالقضاء على مقومات الروح الفردية قضاء على الحضارة نفسها. "الفردية تعد مثلاً أعلى يتضمن إتاحة الفرصة لكل مواطن للنهوض بنفسه نهوضاً كاملاً، وهي في المقام الأول دعوة إلى توجيه رعاية خاصة لأفخاذ الناس، من أجل مصلحة المجتمع بأسره وهي اعتراض على النزعة الحديثة إلى أن يصبح الناس أوساطاً متشابهين، لأننا في واقع الأمر نسير نحو التشابه في العمل والتفكير(33)

- ينطلق أنصار المساواة من المبدأ القائل بوحدة العالم الطبيعي والإنساني، وترى هذه النظرة أن العالم الطبيعي والإنساني، وأحد مترابط الأجزاء، وأن كل مظاهر الكون وعناصره ترد إلى أصل واحد يتحكم ببقية الأجزاء، وهذا يتضمن تأكيد الحتمية والجبرية والضرورة في الطبيعة والمجتمع، وتتضمن النظرة الواحدة إنكاراً للتنوع والتعدد بين البشر.

- وقد كان ماركس من أنصار مذهب الوحدة إذ رد حركة التاريخ إلى مبدأ وعامل وحيد هو العامل المادي أو الاقتصادي. وانطلاقاً من تلك الفكرة أكد على فكرة العالمية. فالعالم وفقاً للمذهب الشيوعي ينبغي أن تحكمه طبقة واحدة هي طبقة العمال، وهنا نلاحظ إلغاء لبقية الفئات والطبقات، كما دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة التي تعد نتاجاً للجهد الفردي والتميز والتفرد والحرية، ودعا بدلاً من ذلك إلى ملكية عامة تلغي كل تميز واختلاف وهي عودة إلى الحالة البدائية للإنسان.

وقد أتت فكرة العالمية والأممية لدى الشيوعية وهي فكرة تدعو لوحدة العالم وترفض تميز الأجزاء واستقلالها، إلا أننا نرى أن الكون كله يتميز بالتنوع والتمايز، ويشكل هذا التنوع ثراءً وغنى، يقول مونيه: "أن معنى الإنسانية الواحدة التي لا تتجزأ مرتبطاً وثيقاً ارتباطاً بفكرة "المساواة الحديثة(34)

إن الدعوة إلى المساواة والعدالة تعد فكرة أخلاقية إنسانية، إلا أن المغالاة فيها يفقدها معناها ويضل بها عن الطريق الصحيح، فتصير فكرة غير إنسانية، لأنها تجمد الفردية والشخصية، وتلغي التعدد، فروح الجماعة والتكتل يلغي الشخصية الحرة المتميزة حين يجعل الكل سواء" فهذه المعاني انتهت إلى جعل تعدد الأفراد متصلباً(35)

أدركنا مما سبق أن المساواة لا تساعد الإنسانية على التقدم؛ لكونها تنمي التوسط والتماثل وهذا يتعارض مع ما يسعى إليه الإنسان في التقدم والارتقاء، كما تتعارض المساواة مع الحرية التي تعد جوهر الوجود الإنساني، فالحرية هي هدف الإنسانية الاسمي، وهدف التاريخ، أما المساواة فليست سوى وسيلة. لكننا لاحظنا مما سبق أن الوسيلة قد تغلبت على الغاية، فالتقدم والارتقاء لا يتم إلا في مناخ الحرية الفردية. ومع تنمية التميز والتفرد.

المساواة والتفرد في فلسفة فريدريش نيتشه: 1844-1900م.

بما أن الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الإنسان هو الارتقاء والقوة والتفرد، فإن ذلك يقتضي منا معرفة ما يعوق ارتقاء الإنسان وتفرده، و توجيه معاول الهدم والنقد والسلب لكل تلك المعوقات، و لكل عوامل الوهن في الفكر السائد؛ لنؤسس على أنقاض ذلك الفكر - المطلوب تجاوزه - فكراً جديداً، نحاول هنا دحض فكرة المساواة التي شكلت أهم مبدأ من مبادئ الثورة الفرنسية، و الأساس الذي انطلقت منه الأحزاب

الاشتراكية، منذ الثورة الفرنسية حتى البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز كما مر بنا. ثم نقدم البديل الفكري لنؤسس عليه فلسفة جديدة تمجد القوة والتميز.

تعد القوة غاية الوجود البشري، وتعد هدفاً وقيمة إنسانية، وغاية للأفراد والجماعات والدول، فالحضارات البشرية تعد نتاجاً لهذه القوة وتجسيدا لها، أو محاولة دائمة للوصول إليها. وللقوة مصادر متعددة فهي: نفسية وإرادية وعقلية ومادية وعلمية وتقنية وأيديولوجية... الخ

و تعد القوة جوهر فلسفة الحياة التي ظهرت مع بداية القرن العشرين، وكان نيتشه هو المعبر الرئيسي لها، وهي فكرة فلسفية وجدت مع هيراقليطس، والسفسطائيين؛ الذين أكدوا أن القانون يخلقه الأقوياء، فالقوة هي الطاقة المحركة والكامنة في صميم الوجود البشري، و ما الفعل إلا محاولة لتحقيق تلك الإمكانية.

تأخذ فكرة المساواة بعداً شمولياً وموضوعياً؛ وتتعارض مع الذاتية والفردية؛ كما تتعارض مع سعي الإنسان للارتقاء والتقدم؛ حيث تعد من أهم الأفكار والمبادئ التي سعى نيتشه إلى تحطيمها، حينما أدرك أنها تشكل خطراً على الهدف الأساسي للإنسان وهو الارتقاء والتفرد، كما أكد معظم الفلاسفة المعاصرين تعارضها وتناقضها مع الحرية الإنسانية.

ففي مقابل النزعة المساواتية والتماتلية؛ ندعو إلى اللامساواة التي تتضمن تنمية التنوع والتميز وصولاً إلى ارتقاء الإنسان، حيث ننطلق من فرضية أساسية مفادها، النظر إلى المساواة باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية أسمى منها؛ وهي الحرية والتفرد - وليست غاية تحطم التميز؛ يقول نيتشه محدداً نوعاً المساواة "يمكن أن تتمظهر الحاجة إلى المساواة في محاولة المرء خفض كل الآخرين إلى مستواه، بالحث من قيمتهم، بتجاهلهم، بنصب الشراك لهم، أو في محاولة الارتقاء إليهم بإنصافهم، بمساعدتهم، بالاستمتاع بنجاحاتهم(36) يمثل الفهم الأول تصور أنصار المساواة، أما الفهم الثاني فهو ما نفضله.

وحين يدعو أنصار المساواة إلى إلغاء الملكية الخاصة وفرض المساواة بين الناس؛ يقول نيتشه في هذا "حين يبرهن الاشتراكيون على أن تقسيم الملكية في المجتمع الإنساني الحالي هو نتيجة أعمال جائزة وأعمال عنف لا حصر لها، ويرفضون جملة كل التزام بخصوص هذا التقسيم ذي المرتكز الجائر، فأنهم لا يدركون سوى جزئية واحدة. فماضي الحضارة القديمة كله مبني على العنف والاستعباد والخديعة والخطأ، لكننا نحن ورثة كل حالات وترسبات هذا الماضي كله، لا يمكننا السماح لأنفسنا بأن نقتطع جزءاً واحداً، أن مبدأ الجور من نفوس غير المالكين كذلك، أنهم ليسوا أفضل من المالكين، وليس لهم أي امتياز أخلاقي، فقد كان أسلافهم مالكين بدورهم في زمن ما، أن ما ينقصنا ليس تقسيمات جديدة وعنيفة، بل تغيرات تدريجية في العقل، ينبغي أن تنمو العدالة، ويضعف مبدأ العنف لدى كل الناس.(37)

أن الدعوة إلى اللامساواة لا تتضمن تأييداً للظلم أو تبريراً له، بقدر ما تشكل إدانة له كجزء من تاريخ الإنسان، ذلك أن إزالة الظلم لا يعني ظلم فئة أخرى، لأن ذلك يتضمن تكرار المأساة. ولذا نرى أهمية إبراز الفرق بين المساواة والعدالة، لنقدم بديلاً أكثر واقعية مما يقدمه أنصار المساواة؛ الذين يعلنون نزع الملكية، بالعنف، ويتمسكون صراحة بضرورة قهر طبقة لصالح أخرى، كما يتضح ذلك في بنود البيان الشيوعي. فالنزعة الاشتراكية التي تجعل من المساواة هدفاً رئيساً لها، وتجعل من العنف وسيلة فعالة لتحقيقه، هي نزعة معادية للحرية وعودة إلى الاستبداد الأشد خطورة، لأنه في هذه المرة يستهدف الضرد باسم سلطة الأغلبية.

"فالاشتراكية هي الأخ الأصغر والغريب الأطوار للاستبداد المحتضر، حيث تريد أن ترثه، طموحاتها إذن رجعية بأدق ما في الكلمة من معنى، ذلك أنها ترغب أن تبلغ قوة الدولة تلك الدرجة من الكمال التي لم يبلغها قط غير الاستبداد، بل أنها تزايد على الماضي، رامية إلى تدمير الفرد بلا قيد أو شرط. هذا الفرد الذي يبدو لها ترفا أوجدته الطبيعة دون أن تبرره، بحيث تعتقد أنها مدعوة إلى إصلاحه كي تجعل منه أداة نافعة ضمن الجماعة. إنها تتمنى أن تؤول الدولة للاستبداد القيصري، لأنها تريد أن تكون وارثته، إلا أن هذا الإرث لا يفي بغايتها، لأن ما يلزمها هو خضوع كل المواطنين خضوع العبيد للدولة المطلقة، خضوعهم بشكل لم يسبق له نظير(38)

يؤكد نيتشة على أهمية إيجاد نظام قائم على القدرات الفردية، والتميز والتنوع، وليس على التماثل "أن زرادشت مرتاح إلى انتهاء العراك بين الطبقات، واستتياب النظام على أساس الميزة الفردية، وقد كانت الخطوات الأولى نحو التمهيد -لروح- الشعبية مليئة بالأحقاد (39)

يدعو أنصار التسوية إلى الروح الشعبية التي تتميز بالتقليد والتوسط، وتبحث عن السعادة. أما نيتشة فيمجد الروح الفردية التي تكافح من أجل ارتقاء الإنسان "أن الأهداف الاجتماعية ترجع بالإنسان القهقري(40) لكونها تسعى إلى تلبية حاجاتها الآنية. ولا تدرك معنى السمو والارتقاء بالإنسان. إن سبيلنا إلى التقدم يكمن في تعميق التميز والتفرد. وهدف الإنسان هو الارتقاء بغض النظر عن التضحيات التي لابد أن يقدمها. غير أن ما تؤدي إليه فكرة المساواة من نتائج عملية؛ هو التضحية بالعناصر الفاعلة وتنمية العناصر العادية في الحياة. إن للفردية قيمة أساسية في ثراء هذا العالم وتقدمه؛ ومحاولة دمج الذوات في ذات واحدة كلية يعني ضرباً من المستحيل، فالتنوع هو الذي يثرى هذا الوجود، والتشابه يطمس الحقيقة والإبداع.

إذ أن (" لكل نفس عالمها، فهي تجد في كل نفس أخرى عالماً آخر. وكلما ازداد التشابه بين الأشياء ازداد خداع السراب بينها.(41)

فالمساواة المطلقة، تتضمن القضاء على ما أنجزه العقل البشري في سيره نحو الارتقاء، فكلما ازداد تقدم العقل تطورت وظائفه وتنوعت، والتطور والارتقاء في العقل يصاحبه تطور مماثل في الخارج، في العالم الموضوعي، وهذا يتضمن تنوع واختلاف القدرات العقلية للأفراد، وتنوع منجزاتهم وأهدافهم، وأفعالهم وهذا يؤدي إلى تقدم الواقع وثرائه، ومحاولة إلغاء التنوع يفضي إلى نتائج عكسية لما يهدف إليه أنصار المساواة والمماثلة، - تسطيح الوعي وجمود الواقع - ، أن التقدم الحضاري للإنسانية لا يتحقق إلا بتسمية التنوع. إذ "يصعب إدراك مصير أمة أهلكت صفوتها، في زمن تتقدم فيه الأمم المجاورة بما عندها من خيار الرجال،(42) أن التفاوت في طبائع البشر وذكائهم يعد عاملاً أساسياً في تقدم الشعوب، فكلما تعمقت مساواة الأفراد وتماثلهم، قل عدد الأذكياء فيهم، وتقل الفاعلية التاريخية لعظماء الرجال.

غير أن الدعوة إلى اللامساواة والمنافسة، لا تتضمن دعوة عرقية أو نخبية، بل تقوم على أسس علمية وإبداعية وعقلية بالدرجة الأولى. وتتاح الفرص للتنافس بين الأفراد والشعوب لخير الإنسان، وتحقيق وجوده وغاياته المتجددة في السمو وهذا يؤدي إلى ظهور إمبراطورية الأذكياء.

فالداعون إلى المساواة، أنما يعبرون عن حقدهم نتيجة عجزهم عن تحقيق ذواتهم، ولذا يخاطبهم نيتشة بقوله : "أيها المذللون المبشرون بالمساواة، فما أنتم في نظري إلا مستودع لعواطف الانتقام(43) أن دعوتهم إلى المساواة تعد دعوة للانتقام من المتميزين. فهم يقولون أيضاً؛ ما من فضيلة إلا في طلب المساواة. (44) ويرد عليهم نيتشه قائلاً: "أي كهان المساواة لقد تسلط عليكم جنون عجزكم فهتفتم بهذه المساواة.(45)

إن كل دعوة إلى المساواة لا تؤدي إلى السلام بين البشر بل إلى مزيد من العنف والانتقام، وفكرة المساواة هي في الأساس فكرة ضد طبيعة الإنسان تماماً، فالحياة تتجه نحو التميز والتفرد. إن الدعوة إلى المساواة تؤدي إلى جعل الناس على شاكلة واحدة كالقطيع، أنها دعوة إلى التخلف وليس إلى التقدم؛ بينما تؤدي الأفعال الحرة إلى التعدد والتنوع. وهذا هو الأساس الفلسفي للفر دانية، التي أدعو إليها.

كما أن الماثلة تعد الأساس الفلسفي للجماعية والاستبداد. ثم أن الدعوة لفرض نمط واحد من الأنماط الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية، على حساب الثقافات والتجارب الأخرى للأفراد والشعوب، يندرج في إطار هذه النزعة إلى المساواة والشمولية والواحدة التي تتكرر التنوع في الحياة. فقد شهد التاريخ البشري تنوعاً في الثقافات والحضارات، تصارعت أحياناً وتكاملت أحياناً أخرى، هذا التنوع في الثقافات الناتج عن تنوع في العقول وأساليب التفكير، هو العامل الحاسم في تقدم الجنس البشري على هذه الأرض.

فلقد واجه الإنسان منذ أقدم العصور مفاضلة اضطرارية بين تقيضين أو بديلين، هما المساواة، والارتقاء، بحيث كان المزيد من المساواة الفعلية يعنى المزيد من التخلف والتدهور، والمزيد من عدم التحرر، والعكس بالعكس، ذلك أن أحد معان المساواة تعبر عن انعدام الحرية، وهذا واضح في المجتمعات الكهنوتية القديمة التي كانت تحارب حرية التفكير. (46) لكونها تفترض نمطاً موحداً من التفكير والاعتقاد، بحيث يعد أي خروج عليه خروجاً على الجماعة. وهذا النوع من المساواة التطابقية التي تفترض الجماعية الحيوانية والتسطيح التدهوري، تحطم بذلك المساواة العقلانية الحقيقية، كما تحطم الارتقاء. (47)

إن الارتقاء بالجنس البشري لا يتم إلا بتنافس وصراع كل القدرات المختلفة والمتناقضة، أي أن اللامساواة هي الوسيلة الممكنة للارتقاء، ولكي يتقدم المجتمع لابد من تنمية عناصره الفاعلة. "ولذلك فأن الفردانية على صواب تام في إصرارها على إعطاء الكفاءات الفذة فرصتها، وإفساح المجال أمامها؛ لأن عرقلة القلة بدعوى أن الأكثرية من الناس لا يستطيعون اللحاق بهم هي سياسة هدامة، حتى بالنسبة للأكثرية. (48) إن التقدم لا يأتي بالتحكم بالطبيعة البشرية، بل بإتاحة المزيد من الفرص أمامها للتنافس." فالباعث على التطور الإنساني هو حرية الشخص في الانفراد بصفة من الصفات، وحرية في الاختلاف عن جاره، وحرية في عدم موافقة الأغلبية والسير في طريقة الخاص، أما التحكم الكلي الذي يؤدي إلى المساواة بين العقول بدلاً من أن يؤدي إلى المساواة في الحقوق، فمعناه القضاء على التقدم (49)

فمن "الواضح على أي حال أن مجتمعاً من المجتمعات لا يستطيع أن يتقدم إذا أجبر أصحاب المواهب الفذة فيه على السير في موكب الناس العاديين، لا يتقدمون عليه خطوة واحدة. (50) يرى جوستاف لوبون، أن ما يفرق بين أمة وأخرى من حيث التقدم والتخلف، هو عدد القوى الخلاقة في الأمم المتقدمة. فعند الأمم المتقدمة والأمم المتأخرة طبقة وسطى، متماثلة، وإنما الذي يجعل الأمم المتقدمة أعلى من الأمم المتأخرة، هو ما عند المتقدمة من صفوة لا نظير لها عند الأمم المتأخرة. (51) ولهذا لا بد من تحرير الفرد من سيطرة المجتمع؛ لأن تحرير الفرد يتضمن تحراً شاملاً لكل أفراد المجتمع، ويعني ارتقاءً وتقدماً للحضارة القائمة على التنوع والتفرد.

لقد كان "نيتشة على حق تماماً في اعتقاده أن درجة ما من عدم المساواة ومن التميز شرط ضروري للحياة ذاتها، والحضارة التي ليس بها فرد يريد نيل الاعتراف بتفوقه على الآخرين، لن يكون بها غير القليل من الفنون والآداب، والموسيقى، والحياة الفكرية، وسيكون حكامها خالين من الكفاءة، حيث أن القليلين من ذوى المواهب سيختارون حياة الخدمة العامة، وستكون الحرف والصناعات بها غير متطورة،

وتكنولوجياتها متوسطة الدرجة كما ستكون - وهو الأهم - عاجزة عن الدفاع عن نفسها ضد الحضارات التي تعرف أكبر قدر من اللامساواة. (52) أن الإنسان المتفرد لا يمكن أن يظهر في مجتمع تسوده المساواة والمماثلة، ولن تسود إلا أخلاق العبودية والضعف " فقد هاجم نيتشة مرارا، بأقصى قدر من المראה فكرة المساواة التي كان يرى فيها إحدى الحيل التي تسحق بها الجماهير بحقدتها العظيمة البشرية، أن الشخص العادي ضعيف، وهكذا فإن عظمة البشرية تعتمد على أولئك الذين لديهم الجرأة والقوة لرفع أنفسهم. (53) وتنمية قدراتهم وإبراز طاقاتهم الكامنة.

يقول نيتشة مؤكداً أهمية التفرد و الارتقاء. " لا أجد فائدة من العمل على إيجاد المساواة بين الناس، بل أدعو بعكس ذلك إلى تنمية الفروق وتعميق المهادي، لإلغاء المساواة وخلق الرجال الأشداء، وبهذا يولد الإنسان المتفوق (54) غير أن اللامساواة لا تعني تسلط الأقوى على الأضعف، ولا تتضمن دعوة إلى الاستبداد الفردي، بل تعني ترك الساحة مفتوحة لكل من يرغب في التفوق، ومن لديه استعداداً للارتقاء بذاته. "في وسط الشوط يولد الإنسان المتفوق" (55) " وما نقصد أن تسيير الإنسانية إلى حالة يتسلط المتفوقون فيها على المتفقرين، بل يجب أن تبقى الفئتان مفترقتين قدر المستطاع (56)

يؤمن الغرب بالمنافسة والتنوع واللامساواة، كوسيلة للرقى، ولكنه يسعى إلى إعاقه هذا التوجه خارج محيطه، بدلا من ترك الحرية للشعوب للتنافس من أجل تقدم الحضارة الإنسانية. أن سبيلنا إلى الرقي هو الاختلاف لا التشابه، ولذا علينا تنمية التفرد، إذ " ليس من ظلم أروع من حق المساواة بين الجميع، لأنه يقيم نظاماً ينزل الإرهاق الأشد بأهل الرقي (57). ولكن كيف نميز بين الإنسان المتفوق وبين غيره ؟ يضع نيتشة معياراً وتقديراً جديداً للتمييز بين المتفرد والعادي؛ يقول في هذا: " ما هي مميزات رب السيادة؟ السؤال أولاً عن عدد القوى الكامنة فيه، وعن عدد الفرائز المختلفة، وعن مؤهلاته المؤثرة ومؤهلته المتأثرة (58)

فالمعيار هنا ليس للأصل العرقي، كما ظن بعض الشارحين لأفكار نيتشه؛ فلم يدع إلى سيادة جنس بعينه، بل دعا إلى ظهور الإنسان الأقوى في كل أمة، ومن أي شعب، فلدى كل فرد طاقات كامنة فيه لا بد من إخراجها، وهكذا ينطلق نيتشه من مبدأ علمي وطبيعي لتأكيد التفوق وليس من مبدأ عرقي "فمذهب عدم المساواة بين الناس هو من مبادئ نيتشة الأساسية، إذ ينبغي على كل إنسان أن يخلق بنفسه حقيقته وهدفه وفضيلته (59)

فليس التفوق وراثته بل يأتي نتيجة للفعل، ذلك أن الفرد المتميز يمثل وجوداً نادراً، أما غير المتميزين فهم أغلبية. " أن الضعفاء والمرضى هم في الحقيقة الفريق الغالب، أما الإنسان الخالص من كل شائبة - المتفرد - فهو نادرة من نوادر الوجود، وقد ثبت في كل الأنواع الحية العالية، أن الأغلبية فيها كائنات منحلة التركيب، سيئة الخلق، مستسلمة للألم، والإنسان لا استثناء له من هذا الحكم (60) ولهذا لا بد من دفع عملية الصراع لظهور الأفضل، ورعايته والتدخل لحمايته، ذلك "أن النهوض بأفذاذ الناس نهوض بالجنس البشري بأكمله (61)

تتضمن المساواة إلغاء للتناقضات، إن عمق الدعوة إلى اللامساواة يوضح لنا تماماً طبيعة الحياة التي تنمو، وترتقي، أما المساواة فتتضمن إيقاف هذا النمو. ثم أن التقدم لا يتم إلا بصراع المتناقضات، وهذا ما أكدته الفلسفة الماركسية بحق، لكنها أخطأت حين رأت أن التناقضات ينبغي أن تنتهي وتتوقف في المجتمع الشيوعي، فهي هنا تتناقض مع أسس المنهج الجدلي، الذي صاغه، هيجل وأخذته عنه، والذي يؤكد على أن كل المظاهر الكونية في تغير وتحول مستمر، وأن القوى الدافعة للتغير والتقدم هي التناقضات الكامنة في

باطن الظواهر الطبيعية والإنسانية، فهي سر الحركة والتطور والحياة، وكل محاولة للقضاء عليها يعد قضاء على الحياة نفسها.

إن الارتقاء المتجدد، لن يتم إلا بإذكاء التناقضات وتفعيلها؛ لكونها تعد مصدراً لكل حركة وتقدم؛ وهذا يتضمن تأكيد أهمية الصراع إذ يعد وسيلة أكثر فاعلية لظهور الإنسان الأفضل، والحفاظ عليه. ولكن كيف يمكن للإنسان الأعلى أن يظهر وكيف يمكن للجنس البشري أن يتقدم؟ أن ذلك ممكن إذا تصارعت كل القوى لتخرج من أعماقها هذا الإنسان المتميز المتفرد، أن ذلك يعجل بتقدم الحضارة الإنسانية على هذه الأرض.. "يجب أن يفهم الناس في أعماق سرائرهم مثلاً علياً يجاهدون في سبيلها، فيسير الصالح والطالح، والغني والفقير، والرفيع والوضيع، إلى التصادم؛ لأن على الحياة أن تتفوق على ذاتها(62) هدف الصراع ارتقاء الجنس البشري، بارتقاء أفضل ما فيه "أن الحياة بحاجة إلى ارتقاء المرتفعات، فلا غنى عن الدرجات، ليعارض المنخفضون المرتفعين أنها لفي حاجة إلى التفوق على ذاتها، وهي متجهة إلى الارتقاء. (63) أنها دعوة إلى التسابق عبر طرق متعددة، للتقدم ولتجاوز الذات الكائنة، إلى ما لم تكن بعد. وما ينطبق على الفرد من دعوة إلى الصراع، والتنافس ينطبق على الدول والشعوب- أيضاً- فالدولة الضعيفة لا يمكن أن يعيش مواطنوها بسلام، إذ لا بد أن تنتهك كرامتهم وأوطانهم من قبل الدولة الأقوى. والدول الضعيفة التي تطالب بالأقوى بالمساواة وبالعديل لن تجد اهتماماً من الآخر، ولذا عليها السير في طلب القوة والتفوق.

أن المطلب الحقيقي للوجود الإنساني هو التميز والسمو ذلك " أن الحرية أو القدرة على الخلق لا يمكن أن تثبت إلا عن الرغبة في نيل الاعتراف والتفوق على الآخرين، أما لو ولد الناس متساوين لما بذلوا قصارى جهدهم، لو أن رغبتهم اقتصر على التشبه بالآخرين، فالرغبة في التفوق تعد شرطاً مسبقاً لخلق أي شيء آخر ذي قيمة في الحياة. (64) يسعى الإنسان إلى تنمية قدراته الفردية والمبدعة، حتى يكتمل له الارتقاء؛ أما مساواته بغيره من الأفراد العاديين، فسوف تنمو الحالات العادية، وهذا يؤدي إلى استمرار الوضع السائد، وهو وضع يتسم بالتخلف.

فالشعوب التي تقهر الأفراد المبدعين إنما تحكم على نفسها بالفشل، فتكون ضعيفة في الداخل ومهددة من الخارج، أن تنمية التميز والتفرد يعد وسيلة فاعلة لتحقيق الكمال الإنساني.. "فالواقع أن الاختلاف ضمان للتمايز وباعث على المبادأة، فليس من الضروري لتحقيق عملية التآزر مع "الكل" أن تزول "الفوارق" أو تمحى الخلافات إذ بوسعنا أن نقول "أن التباين هو المظهر الأكثر وضوحاً لكل ما في العالم من ثراء(65) أن المبدعين والأقوياء لا يظهرون إلا في مجتمع يمجّد التمايز والتنافس، وهذا ما يحدث في أشد مراحل الحسم في التاريخ، فالثورات لم يفجرها إلا رجال "أشد" ذوو قلوب صلبة وعقول تتفجر بالذكاء، ولم يظهر هؤلاء الرجال إلا في مجتمع اللامساواة والتمايز، فهذا الوضع يدفعهم للبحث عن التميز ويدفعهم إلى الارتقاء.

" ويتضح هذا السعي من أجل اللامساواة في كافة نواحي الحياة، حتى في أحداث مثل الثورة البلشفية التي جاهدت لخلق مجتمع أساسه المساواة التامة بين الناس، فأناس مثل لينين وتروتسكي وستالين، لم يناضلوا من أجل أن يكونوا مجرد مساوين لغيرهم من الناس، ولو كان الأمر كذلك لظلوا على حياتهم التي وجدوا أنفسهم فيها، ولاستقر ستالين طالباً يدرس اللاهوت، أما إشعال الثورة وخلق مجتمع جديد تماماً فيتطلبان أفراداً متميزين يتمتعون بقدر غير عادي من الصلابة وبعد النظر والقوة والذكاء، وهي سمات كانت متوافرة لدى هؤلاء البلاشفة الأوائل(66)

فالأقوياء هم الذين يؤسسون القيم والدول، وينقلون شعوبهم إلى غد أفضل " أن الذي يجيد إعطاء الأوامر، ذلك الذي ينم عن قوة في نتاجه وفي سلوكه، مثل هؤلاء يمكن الاعتماد عليهم، إنهم يأتون بكل هولهم وكل إقناعهم، عملهم يقوم على خلق الأشكال بالسليقة، وعلى طبع الأمر بطباعهم، حيث يظهرون يظهر كل شي جديد، وتظهر حياة جديدة معهم، هؤلاء المنظمون بالفطرة لا يعرفون الغلط ولا ما هي المسؤولية ولا المراعاة(67)

الأقوياء هم الذين يصنعون التاريخ وأحداثه الجوهرية. وهذا ما يؤكد: وليم جيمس، واشبنجلر، وارنولد تونبي، ومعظم الفلاسفة، وهذا ما اعتقد به وقد سعيت إلى تأكيده في كتابي: فلسفة التقدم. أن الخطأ في فهم المساواة يكمن في الفرضية التي ينطلق منها الفيلسوف لتأسيس أفكاره عليها. فقد تبين لنا أن أنصار المساواة يعتقدون أن الهدف الأسمى للإنسان هو السعادة، وهذا الفهم القاصر جعلهم غير قادرين على التمييز بين الحرية والمساواة وبين الكلي والجزئي، فالسعادة مفهوم نسبي وجزئي، فما يسعد شخصا ما قد لا يسعد الآخر، وترتبط السعادة بتلبية الجوانب البيولوجية، والآنية للفرد في أكثر الأحوال. وينطلق أنصار المساواة من: سعادة الفرد وليس تقدمه وتفرد.

أما الفيلسوف الذي يجعل الإنسانية وارتقائها هدفا أساسيا، وجوهريا؛ فلا بد أن ينطلق من فرضية أخرى، هي التنوع و اللامساواة؛ باعتبارها وسيلة فاعلة لتقدم الحضارة الإنسانية، من جهة، ولتحقيق الحرية الفردية من جهة أخرى، فالسعادة مفهوم نسبي وجزئي وأني؛ أما الارتقاء والتقدم الشامل للإنسانية وللأفراد؛ فتعد أهدافا شاملة ومطلقة؛ يسعى إليها الإنسان في كل زمان ومكان، فنحن هنا بصدد التوفيق بين حاجات الفرد الآنية من جهة، ومتطلبات الوجود الإنساني العام من جهة أخرى، "على أن تاريخ العالم ليس مسرحا للسعادة؛ ففترات السعادة في التاريخ هي صفحات بيضاء فارغة؛ لأنها فترات انسجام، أنها فترات يتعطل فيها التضاد مؤقتاً. (68) فالتضاد هو القوى المحركة للتاريخ، أن محاولة القضاء على التناقضات يتضمن القضاء على الحياة التي تنمو وتتطور.

الخاتمة:

المساواة بين الرلمية والتعددية:

تعد المساواة امتدادا للمذهب الوأحدي الذي يتصور العالم كلا واحدا، والحضارة الإنسانية حضارة واحدة، فهذا التصور يتجاهل التعدد، والتنوع في الحياة، وهذا يتناقض مع الحرية الفردية. أما أنصار الحرية فينطلقون من مبدأ أكثر واقعية هو مبدأ التعدد الذي يؤكد على أن العالم الطبيعي والإنساني يتميز بالتنوع والتعدد، تعدد الحضارات والديانات والأجناس واللغات والشعوب، وفي داخل كل بنية اجتماعية حتى الأسرة يتميز أفرادها بالاختلاف، إذ أن لكل فرد أو شخص هويته الخاصة، وسماته التي تميزه عن غيره.

وهذا التنوع والاختلاف يعد منبع ومصدر تقدم الإنسانية، ذلك أن هذا التنوع يرتبط بالحرية ويؤكدها، لأن الأفعال الحرة تفضي إلى نتائج متنوعة ومختلفة باختلاف الأفراد، وهذا يؤدي إلى ظهور الجديد والإبداع في كل مجالات الحياة.

ويرى أنصار التعدد أن العالم مكون من عدد لا متناه من العناصر؛ وهذا القول يتضمن تأكيد الحرية والتقدم والجدّة نتيجة لتنافس هذه العناصر المتنافسة، وصراعها فتكون ثراء وتنوعاً في العالم المتجدد. إن منبع هذا التنوع والاختلاف والتميز يعود بالدرجة الأولى، إلى الأفراد، بما يمتلكون من قدرات فكرية مختلفة، فالناس يختلفون في فهمهم للعالم، وفي اعتقاداتهم وتصوراتهم للحياة بشكل عام. هذا التنوع

يعد جوهر الحياة والقوى الدافعة الأساسية للارتقاء.ولذا فأنا سبيلنا إلى التقدم يكمن في تنمية الاختلاف والتنوع. وليس في فرض التماثل والمساواة.

"إن الواحدية قدرية، إذ ترفض وجود الإمكانيات؛ أما التعددية فأنها على العكس من ذلك تماماً؛ إذ تؤكد أن العالم مجال للإمكانيات وللحرة وللإضافات المتجددة. (69)

تعني المساواة فرض التماثل بين الأفراد والشعوب، وهذا يؤدي إلى الجمود والتخلف والكسل والتواكل وإلغاء المسؤولية الفردية وإلقائها على الآخرين، ولذا لا بد من تنمية اللامساواة وتعميقها وصولاً إلى الارتقاء.

ثم أن المساواة تقتض الإكراه والعنف لإجبار الناس على التنازل عن خصائصهم وتميزهم وتضربهم، وبكلمة أخرى عن حياتهم الفردية، أما اللامساواة فتتضمن ترك المجال لممارسة الحرية وإظهار التنوع وتنمية الإبداع، فليس صحيحاً أن الحرية ترتبط بالمساواة، بل أن كلا منهما يعد نقيضاً للآخر، فالمزيد من المساواة يتضمن المزيد من العبودية، والمزيد من اللامساواة يتضمن المزيد من الحرية.

فإما أن نختر بين التعدد والحرية، أو الواحدية و المساواة؛ بين الحرية والعبودية، أو بين اللامساواة والمساواة ونحن نفضل اختيار التعددية والحرية واللامساواة؛ لأنها تؤدي إلى التقدم والارتقاء، لكننا نؤكد على المساواة في الحقوق والواجبات، والحرية.

الهوامش:

- 1- هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ، ج1، العقل في التاريخ، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة القاهرة، ص119
- 2- أرسطو، السياسة، ترجمة، أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979، ص386-387
- 3- عبد المنعم الحفني، المعجم الفلسفي، الدار الشرقية القاهرة، ط1، 1990 ص318-319.
- 4- م. روزنتال، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط4، 1984، ص477.
- 5- على حرب: لعبة المعنى: فصول في نقد الإنسان، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص142.
- 6- أنظر: جيلين تندر، الفكر السياسي، الأسئلة الأبدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة، القاهرة، ط1، 1993م، ص106-107.
- 7- ف. فولغن، تطور الفكر الاجتماعي في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، ترجمة سعيد كامل: دار الفارابي، بيروت، ط1، 1988، ص13.
- 8- فولغن، المصدر السابق، ص13-14.
- 9- فولغن، المصدر السابق، ص14-15.
- 10- فولغن، المصدر السابق، ص16-17.
- 11- فولغن، المصدر السابق، ص17
- 12- فولغن، المصدر السابق، ص227
- 13- حسن لكحلاني، فلسفة التقدم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م، ص34-36
- 14- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص202
- 15- بيوري، ج، ترجمة التقدم، ترجمة أحمد حمدي محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1982م ص158
- 16- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي، من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص224.
- 17- شوفالبييه، المصدر السابق، ص224-225.
- 18- كريستيان دولا كامباني، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة نبيل سعد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط3، 2003، ص184-185.
- 19- كريستيان، المصدر السابق، ص185.
- 20- مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط3، 1979م ص272
- 21- Bertrand Russell. A history of Western philosophy. Unwin paper Backs London. Sydney Wellington. 1988. P671.
- 22- علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص297
- 23- شوفالبييه، مصدر سابق، ص225.
- 24- فولغن، مصدر سابق، ص415.
- 25- فولغن، المصدر السابق؛ ص415-416.
- 26- فولغن، المصدر السابق، ص417.
- 27- شوفالبييه، مصدر سابق، ص231.

- 28 شوفالبيه، المصدر السابق، ص 219.
- 29 شوفالبيه، المصدر السابق نفسه، ص 220.
- 30 هرمان دو نكر، دراسة البيان الشيوعي، ترجمة عصام أمين، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1987، ص 144
- 31 برنار غروتويزن، فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1982، ص 140.
- 32 هرمان دو نكر، البيان الشيوعي، مصدر سابق، ص 146.
- 33 دليل بيرنز، المثل السياسية، ترجمة لويس اسكندر، الألف كتاب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1964، ص 263 – 264.
- 34 مونيه، امانويل، هذه هي الشخصية، ترجمة تيسير شيخ الأرض. بيروت للطباعة والنشر. 1956م ص 74
- 35 مونيه، هذه هي الشخصية، مصدر سابق، ص 75
- 36 نيتشه، إنساني مفرط في إنسانية، ترجمة محمد الناجي، إفريقيا الشرق، بيروت، ط 1، 1998، ص 162.
- 37 نيتشه، إنساني، المصدر السابق نفسه، ص 199.
- 38 نيتشه، إنساني، المصدر نفسه، ص 208.
- 39 نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ص 335.
- 40 نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، المصدر نفسه، ص 334.
- 41 نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، المصدر نفسه، ص 227
- Nietzsche. thus spake Zarathustra.translated. by. Thomas common. In; the philosophy of Nietzsche. The modern library. is published by. Random house. Inc. manufactured in the United states of America. p.223
- 42 جوستاف لويون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعير، ط3، المطبعة العصرية بمصر، 1957م، ص 196
- 43 نيتشه، زرادشت، المصدر نفسه، ص 118 (Zara Ibid ,P.111)
- 44 نيتشه، زرادشت المصدر نفسه، ص 119 (Ibid , P.112)
- 45 نيتشه، زرادشت، المصدر نفسه، ص 119 (Ibid , P.112)
- 46 إسماعيل المهدي، معنى الديمقراطية في الايديولوجية الجديدة، القاهرة، 1989، ص 77
- 47 المرجع السابق نفسه، ص 77.
- 48 دليل بيرنز، المثل السياسية، مصدر سابق، ص 262.
- 49 كارل بوبر، بؤس الايديولوجيا، نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي، ترجمة عبد الحميد صبره، دار الساقى بيروت، ط1، 1992، ص 162.
- 50 دليل بيرنز، مصدر سابق، ص 263
- 51 لويون، مصدر سابق، ص 197
- 52 فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، ص 274.
- 53 جلين تندر، الفكر السياسي، مصدر سابق، ص 89.
- 54 نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، مصدر سابق، ص 339.
- 55 نيتشه زرادشت، المصدر نفسه، ص 339.
- 56 زرادشت، المصدر السابق، ص 339.
- 57 زرادشت، المصدر السابق، ص 335.
- 58 زرادشت، المصدر السابق نفسه، ص 335.
- 59 هنري ليشتأنبرجر، مصدر سابق، ص 10.
- 60 هنري، المصدر السابق، ص 80.
- 61 نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، المصدر السابق، ص 120 (Ibid,P113)
- 62 المصدر نفسه، ص 120 (Ibid,P.113)
- 63 المصدر نفسه، ص 120 (Ibid,P.113)
- 64 فوكوياما، نهاية التاريخ، مصدر سابق، ص 265
- 65 زكريا إبراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، ج1، مكتبة مصر، 1968، ص 115
- 66 فوكوياما، المصدر نفسه، ص 265.
- 67 نيتشه، أصل الأخلاق وفصلها: ترجمة حسن قببسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1983، ص 81
- 68 هيجل، العقل في التاريخ، مصدر سابق، ص 123 – 124
- 69-w. James. The varieties of religious experience. -and some problems of philosophy. copyright 1987. By. Library classics of the United States. I N.C New Yourk.N.Y. p.1053